يعني ضمنا ضرورة توفر الارض ذات الظروف المواتية لان تكون مراكز انطلاق لممارسة عملها العسكري .

غير ان الخطأ الذي كاد أن يكون قاتلا ، والذي وقعت فيه الثورة وهي في صدد بناء قاعدة لها في شرق الاردن ، انها اعتقدت بامكانية تعايش سلطتها على هذه القاعدة ، وهي سلطة اصبحت حقيقة واقعة في المناخ الثوري الذي اشاعته من حولها ، الى جانب السلطة الهاشمية . وكان هذا الخطأ — في تقدير تقريري تأريخي — نابعا في الاساس من ان الثورة لم تفطن للوظيفة الكيانية نفسها لشرق الاردن ، بالاضافة الى الاداة اليومية المعبرة عن هذه الوظيفة الكيانية والممثلة في النظام الهاشمي . ودون الحديث باسهاب عن هذه الوظيفة الكيانية فينبغي التذكير هنا بأن شرق الاردن تحولت من واقع جغرافي بصفتها الاراضي الواقعة الى الشرق من نهر الاردن او عبره ، الى وحدة ادارية ثم حقيقة كيانية في مؤتمر استعماري عقـد في القاهرة برئاسة ونستون تشرشل ، وزير المستعمرات البريطانية ، في العام ١٩٢١ ، ثم في لقاء تشرشل — الامير عبدالله في القدس في العام نفسه ، بهدف واضح ومحدد ، افهمه الامير علنا ووافق عليه ، هو تمكين بريطانيه من تنفيذ سياستها في فلسطين غربي النهر ، ومـن ذلك التزاماتها نحو الحركة الصهيونية بانشاء « الوطن القومي اليهودي » . وقد تزامنت هذه الوظيفة مع القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها وبرز أكثر معالمها وضوحا في العام ١٩٤٨ عندما طمس الكيان الاردني الوجود الفلسطيني المستقل بضم فلسطين الوسطى (الضفة الغربية اصطلاحا) الى شرق الاردن وتجريد المواطن الفلسطيني من هويته الفلسطينية . وبعد العام ١٩٤٨ مثلت الدولة الاردنية كيـانا حاجزا ذا فعل مزدوج : فعل في داخل الكيان نفسه بقمع جميع الاتجاهات الوطنية التي نشأت بعوامل فلسطينية — فلسطينية بمعنى متجهة نحو فلسطين — خلال الفترة التي امتدت ما بين الحربين الفلسطينيتين ، وفعل من واقع ان الكيان — الدولة كان يحمي اسرائيل من اي ممارسة قتالية تأتي من خارج هذا الكيان ، وعبره . وهنا تنبغي الاشارة الى ان حلول الولايات المتحدة الاميركية محل بريطانيه في الزعامة الاستعمارية في المنطقة لم يغير من طبيعة هذه الوظيفة الكيانية لشرق الاردن لسبب واحد هو ان اسرائيل ظلت تتمتع بمرتبة « المصلحة الاولى » لاميركه كمـا كانت بالنسبة لبريطانيـه ، وبالتالي فان المحافظة على هذا الحاجز الكياني الممثل في المملكة الاردنية الهاشمية والذي يحول دون أن تتحول الاراضي المتاخمة لاسرائيل الى قاعدة انطلاق او معبر نحو المس باسرائيل ، هي مسألة ورثتها الامبريالية الاميركية عن سالفتها البريطانية .

هذه الوظيفة الكيانية لم يدخل تحليلها ضمن الفكر الثوري الفلسطيني ، واقصى ما وصل اليه هذا الفكر هو تحليل دور النظام الهاشمي وموقفه من القضية الفلسطينية دون استبار العلاقة العضوية بين الكيان والنظام وادراك انهما وجهان لعملة واحدة ، بوظيفة محددة رسمت لهما من عشرينات هذا القرن ولم يطرأ عليها تبديل . وكان الشعار الذي رفع في فترة الصعود الثوري في شرق الاردن وهي الفترة التي سبقت مجازر العام ١٩٧٠ ، والذي نص على ان « لا سلطة فوق سلطة المقاومـة » يعني الاعتراف بالسلطة الهاشمية ، واستطرادا امكانية التعايش معها . وذلك يعني ، بموجب ما ذكرنا ، امكان وجود كيانين على أرض واحدة يثبت التحليل انهما متصادمان ومتناقضان تناقضا أساسيا ما دامت وظيفة كل من الكيانين متصادمة مع الاخرى : وظيفة الاول متجهة لنقض المشروع الصهيوني ، ووظيفـة الثاني صممت ورسمت معالمها لتسهم في انجاحه واستمراره . ولكن طرح الشعار في حينه كان خطوة متقدمة نحو تثبيت السلطة الفلسطينية .